كلمة السيد رودريغو دي راتو

المدير العام ورئيس المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي

أمام مجلس محافظي الصندوق

3 أكتوبر 2004

السيد الرئيس،

السادة المحافظون،

الضيوف الكرام،

1- يسعدني أن أرحب بكم بالنيابة عن صندوق النقد الدولي في هذه الاجتماعات السنوية. واسمحوا لي أولا أن أعرب عن امتنان صندوق النقد الدولي للسيد هورست كولر ـ الذي أصبح الآن الرئيس كولر ـ لتوليه قيادة المؤسسة على مدى السنوات الأربع الماضية، وكذلك للسيدة آن كريغر لاضطلاعها بدور المدير العام بالنيابة خلال الفترة الانتقالية. وأتوجه كذلك بالشكر الخاص إلى نواب المدير العام لتقديمهم العون والمشورة خلال الأشهر التي أعقبت تعييني وإلى السيد جيم ولفنسن لما أبداه من ترحيب حار ولمبادرته بمد يد التعاون إلي.

2- السادة المحافظون،

إنه ليشرفني كل الشرف أنني أُختِرت لقيادة مؤسسة تضطلع بمثل هذه المسؤوليات بالغة الأهمية ولها تاريخ يرجع إلى 60 عاما ماضية عمل فيها على تحقيق الرخاء العالمي. وقد أحسن مؤسسو الصندوق تحديد دوره ونطاق صلاحياته، وهو ما تأكد على مر تاريخه. فقد شهد الاقتصاد العالمي، بطبيعة الحال، تغيرات حادة منذ عام 1944 واستطاع الصندوق أن يتكيف معها جميعا. وكان العقد الأخير على وجه الخصوص مليئا بالتحديات التي واجهت الصندوق. ولكنه خرج من هذه التجربة مؤسسة أكثر قوة، مؤسسة طوعت أدواتها ـ سواء الرقابة أو الإقراض أو المساعدة الفنية ـ حسب الدروس التي تعلمتها من التجربة. إذن، فقد درج الصندوق على تطويع أساليبه حسب تغيرات الاقتصاد العالمي لتلبية احتياجات البلدان الأعضاء، وهو تقليد اعتزم دعمه بكل تأكيد.

3- لقد كانت الأشهر القليلة الأولى من عملي في الصندوق فترة استماع. فمن خلال زياراتي إلى إفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية، تعرفت على أولويات الحكومات على صعيد السياسات. وتعلمت أيضا من المناقشات التي جرت حول التوجه الاستراتيجي للصندوق والتي استحثتها الذكرى الستين لإبرام اتفاقية بريتون وودز.

وهذه المناقشات، إلى جانب العمل المتميز الذي يقوم به مكتب التقييم المستقل بالصندوق، هي عنصر ضروري للحفاظ على فعالية الصندوق. ولعلكم لاحظتم تأثيرها في تقريري المرفوع إلى اللجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية.

الحفاظ على الانتعاش

4- اسمحوا لي أن أبدأ بطرح بعض الأفكار حول الانتعاش العالمي وكيفية الحفاظ عليه. لقد ترسخ الانتعاش على نحو متزايد على مدار العام الماضي. فمن المتوقع أن يبلغ نمو إجمالي الناتج المحلي العالمي هذا العام أعلى مستوياته على مدى ثلاثة عقود تقريبا. وفي الأسواق المالية، نجح معظم البلدان في إدارة بدء التحول إلى أسعار فائدة أعلى. وباختصار، حقق الاقتصاد العالمي انتعاشة قوية بعد تباطؤه في عام 2001، وهو أداء رائع على خلفية الصدمات التي شهدها الاقتصاد في السنوات القليلة الماضية. وأحد الأسباب وراء هذه القدرة على الصمود هو التحسينات التي أجريت في أطر السياسات وفي البنيان المالي الدولي الذي أنشئ بعد أزمات التسعينات. وهذه تحسينات يرجع الفضل فيها إليكم وإلى بلدانكم، وينبغي أن نفخر بأن صندوق النقد الدولي والبنك الدولي كان لهما دور في تشجيعها. وباستشراف المستقبل، نجد أن هناك الكثير مما يمكن لبلداننا

الأعضاء القيام به للحفاظ على الانتعاش العالمي، ومن ثم هناك الكثير مما يمكن للصندوق القيام به لتشجيعها على المضي في الاتجاه الصحيح.

5- واسمحوا لي أن أذكر ثلاثة مجالات. أولا، ينبغي لصانعي السياسات أن يراقبوا بعناية آثار ارتفاع أسعار النفط على اقتصاداتهم في الأجل القريب، وأن يكونوا على استعداد لمعالجة هذه الآثار. فتأثير ارتفاع أسعار النفط على الناتج والتضخم يبدو معتدلا حتى الآن في كثير من بلداننا الأعضاء. ولكن ارتفاع فاتورة النفط يضع عبئا شديد الثقل على كاهل أكثر البلدان فقرا، وذلك لأسباب منها أنه يضعف قدرتها على تمويل واردات أخرى هي في أشد الحاجة إليها؛ والصندوق على أهبة الاستعداد لمساعدة البلدان في التعامل مع هذه المشكلة.

6- ثانيا، إن التحدي الذي يواجه البلدان في الحفاظ على عملية تحول منظمة إلى أسعار فائدة أعلى هو تحد لم ينته بعد. وينبغي مواصلة التحرك لاتخاذ موقف محايد على صعيد السياسة النقدية من خلال ما تتخذه البنوك المركزية من إجراءات في الوقت المناسب. وينبغي للبنوك المركزية أيضا أن تعلن نواياها بوضوح، لأن ذلك سيساعد الأسواق المالية على التواؤم مع هذه الإجراءات بصورة أفضل. وبطبيعة الحال، تتباين سرعة تشديد

السياسة النقدية وتوقيت القيام بها باختلاف البلدان، وهو ما يرتهن بأوضاع دوراتها الاقتصادية ومدى إسهام أسعار النفط في الضغوط التضخمية.

معالجة الاختلالات العالمية

7- ثالثا، ينبغي لنا أن نستمر أيضا في اتخاذ إجراءات على صعيد السياسات، حتى نتمكن من إجراء تصحيح منظم لاختلالات الحساب الجاري. ويمثل هذا الأمر مشكلة عالمية ويقتضي حلها جهودا من بلدان عديدة.

- في الولايات المتحدة، بدأ الاحتياطي الفيدرالي في أوائل هذا العام اتخاذ خطوات جديرة بالترحيب استجابة للدلائل التي تشير إلى استعادة التوسع قوته الدافعة. وما يلزم في الوقت الحالي هو أن تحذو هذا الحذو سياسة المالية العامة الأمريكية وأن تنفذ خطة أكثر طموحا لخفض العجز على المدى المتوسط.
- وينبغي للبلدان الأوروبية اغتنام فرصة الانتعاش لإجراء إصلاحات هيكلية. فقد فاتتها هذه الفرصة لإعطاء دفعة للنمو متوسط الأجل أثناء فترة التوسع الأخيرة.

- وآمل أن يؤدي استمرار تقدم اليابان في التعامل مع جوانب ضعف القطاع المالي وقطاع الشركات إلى إعطاء دفعة مستمرة للنمو فيها، ومن ثم الإسهام في تخفيض اختلالات الحسابات الجارية العالمية.
- وسوف تؤدي زيادة مرونة أسعار الصرف في آسيا الصاعدة إلى خدمة الاحتياجات الدولية والوطنية. فإلى جانب الحد من الاختلالات العالمية، سوف تساعد بلدان المنطقة في التصدي للصدمات الخارجية بصورة أفضل.

تعزيز النمو متوسط الأجل

8- وينبغي أن نستفيد من هذه الفترة التي يسودها الانتعاش الدوري أيضا لمواجهة التحديات الهيكلية أمام استمرار النمو العالمي. إننا نحاول إبعاد هذه التحديات عن اهتماماتنا المباشرة بتسميتها قضايا *متوسطة الأجل*، ولكنها تقف الآن أمامنا محدقة في وجوهنا. فقد حل الأجل المتوسط بأسرع مما كنا نتصور.

9- أولا، هناك حاجة إلى تقوية أوضاع المالية العامة على المدى المتوسط. فينبغي إعادة نسب الدين العام إلى إجمالي الناتج المحلي إلى مستويات محتملة في عدد من البلدان، ومنها العديد من بلدان أمريكا اللاتينية. وسوف تساعد تقوية أوضاع المالية العامة البلدان المتقدمة والنامية على التعامل مع الضغوط الناجمة عن تزايد أعداد المسنين. وهناك دروس كثيرة يمكن استخلاصها من تجارب بلدان مثل أستراليا وكندا وشيلي والسويد، التي اتخذت إجراءات وقائية لدعم أوضاع المالية العامة فيها، وذلك بعدة سبل منها إصلاح نظام معاشات التقاعد.

10- ثانيا، إننا بحاجة إلى سياسات للطاقة يمكنها تحسين التوازن بين عرض الطاقة والطلب عليها. ويمكن تحقيق هذا التوازن من خلال إدخال تغييرات على هيكل النظام الضريبي، وتنفيذ سياسات أخرى لتعزيز كفاءة الطاقة، وسياسات لتشجيع مزيد من الابتكار في إيجاد مصادر الطاقة البديلة. وبينما تبذل البلدان المنتجة للنفط جهودا جديرة بالترحيب لتحقيق استقرار السوق من خلال زيادة الإنتاج، فإن الحل متوسط الأجل سوف يتطلب الاستثمار في توسيع الطاقة الإنتاجية.

11- وهناك حاجة إلى ادخار الإيرادات غير المتوقعة في كثير من البلدان المنتجة للنفط في منطقة الشرق الأوسط ـ وكذلك في بعض بلدان إفريقيا وأمريكا اللاتينية وكومنولث الدول المستقلة. وينطبق ذلك بصفة خاصة على البلدان التي تعاني من ارتفاع مستويات الدين العام. والحاجة ملحة أيضا إلى زيادة الشفافية بشأن استخدام الإيرادات المتحصلة من قطاعات الموارد الطبيعية. وإنني أشيد بالحكومات التي أظهرت التزاما بالشفافية من خلال مشاركتها في "المبادرة المعنية بشفافية الصناعات الاستخراجية".

12- ثالثا، إن مفاوضات جولة الدوحة تكتسب أهمية محورية لاستمرار النمو. ورغم ما تتضمنه الاتفاقيات الإطارية الأخيرة من التزامات جديرة بالترحيب لخفض الدعم الزراعي كجزء من تسوية نهائية، فهي تترك كثيرا من الأمور المعلقة والتي يتعين حسمها في مجالات أخرى. وينبغي تقوية الالتزام السياسي حتى تتمكن جميع البلدان من مواصلة الاستفادة من النظام التجاري متعدد الأطراف.

13- أما "آلية التكامل التجاري" التي استحدثناها مؤخرا فيمكن أن تساعد البلدان التي تواجه مشكلات قصيرة الأجل في ميزان المدفوعات أثناء انتقالها إلى بيئة تجارية عالمية أكثر انفتاحا. وقد أصبحت بنغلاديش في شهر يوليو الماضي أول بلد يستفيد من هذه الآلية.

المحافظة على فعالية الصندوق

14- إن استحداث "آلية التكامل التجاري" ما هو إلا آخر مثال على سرعة استجابة الصندوق لاحتياجات بلدانه الأعضاء. فتاريخ الصندوق، كما أسلفت، هو تاريخ من التطويع المستمر لأدواته بغية الحفاظ على فعالية المؤسسة. وهذا هو السبب الذي دفعني إلى بدء مراجعة استراتيجية تستهدف مناقشة ما يلزم من تغييرات في السنوات المقبلة.

تشجيع الاستقرار المالي العالمي

15- لا تزال الرقابة بالطبع هي محور عمل صندوق النقد الدولي. ومن خلال المراجعة التي تجري مرة كل عامين لأنشطة الرقابة، وتقريري بشأن جدول أعمال الصندوق على صعيد السياسات، يتضح كيف نقوم بتعزيز الرقابة لمساعدة البلدان على اعتماد سياسات تحقق النمو الاقتصادي المستمر. ويجري أيضا إعداد بعض المبادرات حتى يمكن لأنشطة الرقابة إصدار إنذارات مبكرة بالمشكلات ومن ثم تصبح أداة أفضل للوقاية من

الأزمات. ولكن تحقيق الفعالية في رقابة الصندوق لا يمكن أن يعتمد على الإنذار المبكر وحده، وإنما يتعين أن يستتبع ذلك اتخاذ إجراءات مبكرة أيضا. وهنا توجد مساحة للتحسين.

16- أولا، أحد الشروط الأساسية للرقابة الفعالة هو أن تكون تحليلاتنا وحججنا مقنعة وأن نتسم بالصراحة في التعبير عنها. فإذا كانت هناك بلدان تنتهج سياسات سليمة، سوف تسهم نتائج رقابتنا في نشر هذا الواقع باعتباره من أفضل الممارسات إلى بلدان أخرى. ولكن، من نفس المنطلق، ينبغي ألا نجتنب لفت انتباه صانعي السياسات في أي بلد وكذلك المجتمع الدولي إلى أي مشكلات تشوب السياسات الاقتصادية في البلد المعني. ونحن نرحب بالتأييد الساحق الذي أبداه البلدان الأعضاء بمبدأ الشفافية ـ حيث أصبح معدل نشر تقارير خبراء الصندوق بشأن البلدان الأعضاء أكثر من 75% في الوقت الحالي. فتعريف الأسواق والجمهور بما يوجد من مشكلات يمكن أن يدفع إلى اتخاذ إجراءات مبكرة ويقوي الحوافز لاعتماد سياسات سليمة.

17- ثانيا، يجب أن تكون الرقابة على اقتصادات البلدان الأعضاء مستندة إلى فهم واضح للظروف الخاصة بكل بلد وللروابط بين الاقتصادات المختلفة والتي ينطوي عليها التكامل المالي. وحتى إذا لم يكن البلد نفسه

معرضا للخطر، فقد تؤثر سياساته على غيره من البلدان وعلى استقرار النظام ككل. ويتطلب منا هذا أن نكثف رقابتنا الدقيقة لاقتصادات البلدان المهمة نُظُميا ولأسواق رأس المال العالمية.

18- ثالثا، يجب أن نواصل عمليات الفحص المكثف لسلامة القطاعات المالية والتي تتم من خلال "برنامج تقييم القطاع المالي". وقد تجاوز عدد البلدان المستفيدة من هذا البرنامج حتى الآن تسعين بلدا. وفي عالم يتسم بسرعة انتشار عدوى الأزمات، تعتبر شهادة السلامة التي يحصل عليها القطاع المالي في أي بلد بمثابة خبر سار ليس فقط للبلد نفسه وإنما أيضا لشركائه التجاريين والماليين.

19- ولكن مهما بلغت جودة رقابتنا، فلن تختفي الأزمات، وستستمر الاستعانة بالصندوق للتخفيف من أثرها. والصندوق، كما يتضح من البرامج المنفذة مؤخرا، على استعداد دائم لمساعدة البلدان الأعضاء التي تواجه مشكلات مالية مؤقتة. وقد تطلب حل الأزمات في العقد الماضي الالتزام بتقديم قدر هائل من موارد الصندوق في بعض الأحيان. وفي معظم الحالات، حقق هذا الالتزام النتائج المرجوة منه، حيث وفر الدعم لبرامج الاستقرار والإصلاح القوية وأسهم في الحد من انتشار العدوى أو تلافيها. والقروض المقدمة من الصندوق إلى المكسيك في عام 1995 وإلى كوريا في عام 1997 والدعم المقدم مؤخرا إلى البرازيل وتركيا ما هي إلا بعض

الأمثلة من الماضي القريب للحالات التي كان تقديم الدعم فيها على نطاق واسع هو الإجراء الملائم. ومن ناحية أخرى، نحن نحتاج أيضا إلى صندوق يستطيع أن يقول "لا". فوجود احتمال بأن يرفض الصندوق تقديم الدعم المالي سوف يعزز الحافز على تنفيذ سياسات سليمة، ومن ثم اجتناب الحاجة إلى دعم الصندوق من أساسه.

المساعدة في الحرب العالمية على الفقر

20- ويمثل تشجيع الاستقرار المالي من خلال تحسين الوقاية من الأزمات وحلها جانبا من جوانب عمل الصندوق. ولا يقل عن ذلك أهمية عملنا في البلدان منخفضة الدخل. ففي السنوات القليلة الماضية، كانت استراتيجيات الحد من الفقر التي تعدها البلدان المعنية هي الأساس الذي يرتكز عليه عمل الصندوق معها. وقد خلص "مكتب التقييم المستقل" مؤخرا إلى أن هذا المنهج كان له تأثير إيجابي على تصميم السياسات الاقتصادية وتنفيذها في البلدان منخفضة الدخل. ولكن المراجعة التي أجريت نتج عنها أيضا عدد من التوصيات حول كيفية تحسين هذا المنهج.

21- ولا يزال الشعور الوطني بملكية البرامج هو أساس النجاح في تنفيذ استراتيجيات الحد من الفقر. والمبادرات النابعة من الداخل مثل "الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا" هي في اعتقادي مثال إيجابي للغاية في هذا الخصوص. فهي تعترف بمسؤولية البلدان النامية ذاتها عن تنفيذ سياسات اقتصادية سليمة وتعزيز أنماط الحوكمة وتقوية المؤسسات.

22- ويمكن أن يقدم الصندوق العون في مجال خبرته الأساسي ـ ألا وهو إسداء المشورة بشأن السياسات الاقتصادية الكلية، بما في ذلك المشورة بشأن إصلاح القطاع المالي. فبدون استقرار الاقتصاد الكلي يصبح الأمل ضعيفا في الحد من الفقر على أساس مستمر. ولقد شهدنا نتائج مشجعة تم فيها تكميل هذا الاستقرار بالإصلاحات الهيكلية وبتوجيه الإنفاق العام نحو المجالات الأكثر نفعا للسكان. فقد شهدت كل من موزامبيق وتنزانيا وأوغندا تحسينات مستمرة في الأداء الاقتصادي، كما تحسنت معدلات النمو أيضا في بلدان إفريقية أخرى حققت تقدما في كبح التضخم وإرساء ضوابط أفضل للمالية العامة.

23- وحيثما تكون هذه التحسينات في صنع السياسات واضحة، ينبغي للأمم المتقدمة أن تفي بالتزاماتها في هذه الصفقة عن طريق تحرير التجارة وتقديم المعونة. وينبغي لها فتح أسواقها بدرجة أكبر أمام البلدان النامية

وإلغاء الدعم المشوه للتجارة. ويتعين أيضا زيادة المعونة، ليس فقط للبلدان التي تغطيها مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون ("هيبيك") بل غيرها من البلدان أيضا. ونحن نرى في بعض البلدان بالفعل حجما أكبر من تدفقات المعونة الأجنبية الداخلة، بما فيها المعونة الموجهة لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. ونحن نحتاج ونرحب بأي أفكار أخرى لزيادة المعونة إلى البلدان الأعضاء منخفضة الدخل، بما فيها تعميق المساعدات المقدمة لتخفيف أعباء الديون والتمويل في شكل منح. والصندوق على استعداد للمساعدة في صياغة سياسات تحقق للبلدان أقصى درجة من الكفاءة في استخدام هذه الموارد الإضافية. وهناك حاجة أيضا لتحسين تنسيق المعونة بين المانحين والالتزامات متعددة السنوات، حتى تصبح المساعدة الإنمائية أكثر فعالية. ولكن ما نحتاجه في المقام الأول هو زيادة مستويات المعونة الآن.

إدارة أعمال الصندوق

24- وسوف يتطلب الحفاظ على فعالية الصندوق أيضا إحداث تغييرات في ممارسات الإدارة في الصندوق. فبالإضافة إلى العمل المتعلق بالتوجه الاستراتيجي للصندوق، نحن نعمل على ضمان إدارة أعمال الصندوق

بطريقة تتوافق مع أعلى معايير الكفاءة و النزاهة المالية. ويتضمن ذلك اعتماد إطار متوسط الأجل للميزانية وإجراء مراجعة للهيكل المالي للصندوق.

الصوت والمشاركة

25- ويجب أن نتوصل إلى سبل تضمن أن يُسمَع صوت جميع حكومات بلداننا الأعضاء. وكما تعلمون، لقد اتخذت بالفعل بعض الخطوات المحددة والدقيقة، مثل تقديم مزيد من الدعم لمكاتب المديرين التنفيذيين الأفارقة. ومن الأهمية بمكان أيضا أن يستمر المجلس التنفيذي في اتباع منهج يستند إلى توافق الآراء في اتخاذ القرار، وأن نضمن تمثيل جميع المناطق والبلدان في هيئة العاملين بالصندوق، وأن نتأكد من أن إدارة الصندوق وخبراءه يستمعون إلى أولويات جميع حكوماتنا الأعضاء فيما يتعلق بالسياسات ويستوعبونها.

26- إن كثيرا من البلدان الأعضاء ترغب في تحقيق تقدم أعمق في القضايا المتعلقة بالصوت والمشاركة بحيث تؤخذ في الاعتبار التغيرات الحادثة على مستوى العالم. وأنا مسؤول في هذه الكلمة التي ألقيها أمامكم لأول مرة كمدير عام للصندوق بأن أعبر عن هذه المسائل ذات الاهتمام بالنسبة لكم؛ فمعالجتها أمر حيوي

لسلامة هذه المؤسسة. ولكن إدخال تغييرات على الحصص وحقوق التصويت سوف يتطلب توافقا عاما على المستوى السياسي بين بلداننا الأعضاء، وهو ما لم يتضح بعد.

خاتمة

27- السيد الرئيس، السادة المحافظون،

إن آفاق الاقتصاد العالمي تبدو مبشرة، ولكنها ليست خالية من المخاطر بأي حال. فلنغتنم هذه الفرصة لإحراز تقدم في معالجة القضايا الصعبة *الآن* قبل أن تُكبدنا تكاليف باهظة في المستقبل. إن الصندوق يقف على أهبة الاستعداد لمساعدة بلدانه الأعضاء في تحسين آفاق النمو المستمر بما يمكنها من تجاوز الصدمات التي ستواجهها في المستقبل. وأود أن أشكركم مرة أخرى على ما أبديتموه من ثقة في، وأنا ملتزم بالعمل معكم جميعا لمواجهة التحديات القادمة.